الأمم المتحدة

A/C.4/67/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسون ..... (غابون)

ثم: السيد فيلوبولوس (نائب الرئيس) ..... (اليونان)

ثم: السيد ميسون ..... (غابون)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-58021X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/67/312-S/2012/645)

١ - **السيد وانغ من** (الصين): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تحديات جديدة في حل النزاعات السياسية، تتمثل في مواجهة الفجوة بين حجم وكفاءة عمليات حفظ السلام من جهة وبين ولاياتها وقدراتها من ناحية أخرى. ويمكن للجنة أن تستفيد من الدروس والتجارب التي تمكّن عمليات حفظ السلام من تلبية احتياجاتها.

٢ - وأكد أن الغرض الأساسي من حفظ السلام هو التسوية السياسية والسلمية للتراعات الإقليمية والمنازعات الدولية. وفي حين ينبغي أن تُعطى الأولوية لمنع نشوب النزاعات، ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتبع بدقة مبادئ موافقة البلد المضيف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو عندما يؤذن لها بذلك، وينبغي لها أن تمتثل امتثالا تاما للولايات التي أسندها مجلس الأمن إليها. وينبغي أن تظل محايدة أيضا من أجل عدم التورط في التراعات.

٣ - ومضى يقول إن حجم عمليات حفظ السلام يتزايد مع اتساع نطاق ولاياتها ودعمها اللوجستي، غير أن الموارد المتاحة لها محدودة. وحث البلدان ذات الموارد البشرية والقدرات التقنية المناسبة على المساعدة في التغلب على هذه الفجوة، ورحب بالجهود التي تبذلها إدارة الدعم الميداني في هذا المجال.

٤ - وينبغي تعزيز تخطيط ولايات حفظ السلام، كما ينبغي أن يكون هناك تنسيق أفضل بين حفظ السلام وبناء السلام من أجل تجنب الهدر والازدواجية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية أكبر للجنة بناء السلام، كما ينبغي للأمانة العامة والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية المعنية أن تساعد الدول على التغلب على التراعات وتحقيق السلام الدائم. وقال إن تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية يعد أيضا أمرا حاسما للنجاح؛ وشجع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات على القيام بدور أقوى في هذا المضمار.

٥ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن التطورات التي حصلت على مدى العقد الماضي في البيئة السياسية والأمنية العالمية جعلت مهمة حفظ السلام مهمة معقدة ومتعددة الأبعاد. وفي حين يتعين على مهمة حفظ السلام أن تتكيف كي ما تتمكن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، فإن أي تعديل فيها ينبغي له أن يتماشى مع مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وموافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو لحماية ولايتها. ويجب أن يقوم استخدام تكنولوجيا الاستطلاع الحديثة على عملية حكومية دولية شفافة وشاملة.

٦ - ومضى يقول إن السنوات الأخيرة قد شهدت تركيزا مفرطا على نشر قوات حفظ السلام؛ غير أن هذه العمليات ليست بديلا عن معالجة الأسباب الجذرية للتراعات بطريقة منسقة وشاملة كشرط مسبق لتحقيق السلام الدائم. وأضاف أن إيجاد تآزر بين حفظ السلام وبناء السلام في وقت مبكر، من ناحية وتحديد أهداف واضحة واستراتيجيات للخروج، من ناحية أخرى يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك الهدف. وبالنسبة لعمليات حفظ السلام التي أنيطت بها ولايات لحماية المدنيين، ينبغي توخي مزيد من الحذر لضمان عدم تقويض السلطات الوطنية، ويجب تعزيز

قدرات الحكومات باعتبارها تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها.

٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي محفل حكومي دولي هام يمكن من خلاله استعراض عمليات حفظ السلام. وقد لعبت تقاريرها دورا رئيسيا في تحسين الفعالية الشاملة لتلك العمليات، وزودت الأمانة العامة بالتوجيهات. ويجب على جميع الشركاء إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان إنجاز اللجنة الخاصة، في الوقت المناسب، لعملها في دورتها القادمة.

٨ - واستطرد يقول إن وفده يؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء سوء السلوك والانضباط. وفي حين يرحب وفده بالانخفاض في عدد الانتهاكات، فإنه يعرب عن أسفه لاستمرار أفظع أشكال سوء السلوك. ودعا إلى بذل جهود أكبر من أجل التأكد من قيام جميع موظفي بعثات الأمم المتحدة الميدانية بمهامهم بطريقة تحترم ولايتها وتحفظ صورة المنظمة ومصداقيتها.

٩ - وأشاد في ختام كلمته بقوات حفظ السلام الذين فقدوا حياتهم في أثناء خدمتهم في بعثات في جميع أنحاء العالم.

١٠ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): قالت إن أفراد حفظ السلام الخمسة الذين قُتلوا في دارفور خلال الشهر الماضي هم تذكرة بالمخاطر والتحديات الجديدة التي تواجه قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وضمت صوتها إلى الوفود الأخرى التي أشادت بهم وبغيرهم من الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام خلال العام الماضي.

١١ - ومضت تقول إنه حتى في هذه اللحظة تظهر تحديات جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يفر المدنيون من العنف ومن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمارسها كيانات مسلحة. ودعت إلى التغلب على الخلافات الأساسية التي تهدد شراكة حفظ السلام وقالت إن وفدها بينما يعترف اعترافا كاملا بالشواغل المشروعة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتكاليف القوات، فلا يجب أن تُتخذ الإصلاحات التي ثمة حاجة مسيسة لها، رهينة لهذه المسألة. وأعربت عن الأمل في أن يؤدي الحل التوفيقي بشأن معدلات السداد الذي توصل إليه فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، إلى كسر حلقة النمط السلبي للمفاوضات المطولة حول تقرير اللجنة الخاصة، نظرا إلى أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء يعطي انطباعا سيئا؛ وتساءلت كيف يمكن أن يكون لدى البلدان المضيفة ثقة في مهمة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة إذا لم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على مقترحات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها في هذا المجال. ولذلك، يرحب وفدها بعملية الإصلاح الجارية لأساليب عمل اللجنة الخاصة والاختصاصات التي ينبغي اتباعها.

١٢ - وأردفت قائلة إن حفظ السلام في مفترق طرق ويميل الاتجاه العام نحو تخفيض في عدد الموظفين والعمليات على حد سواء، لكن العودة التدريجية للقوات من أفغانستان قد يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في القوات الغربية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن تستخدم هذه الفرصة المتاحة من أجل تحسين الأداء وتسريع عملية الإصلاح المعروفة باسم ''الأفق الجديد''.

١٣ - وفي ضوء قيود التقشف التي تهم العديد من الدول الأعضاء ينبغي أن تكون الولايات واقعية وأن تقترن بموارد مناسبة. ويجب على وجه الخصوص ألا تعطي ولايات حماية المدنيين انطباعا خاطئا عن مساعدة لن تتحقق. ولذلك، يرحب وفدها بالتقدم المحرز بشأن موارد حماية اللاجئين ومصفوفة القدرات؛ وقالت إنه ينبغي لجهود الحماية أن تستنير أيضا بالدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجيات الحماية الأخرى.

١٤ - وأكدت على وجوب تحسين نظام تكوين القوات من خلال تطوير عمليات تخطيط على المدى الطويل تكون شفافة ويمكن التنبؤ بها كما أكدت على وجوب استمرار الجهود المبذولة لتعزيز أثر البعثات من خلال تطوير القدرات. وأعربت عن تأييد وفدها للمشاريع التجريبية، وهو ينتظر نتائج معايير الاختبار لكتائب المشاة وضباط الأركان والدعم الطبي العسكري. وشجعت الأمانة العامة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء على تطوير هذه المعايير لجميع مكونات حفظ السلام ذات الصلة وكأساس للتدريب.

١٥ - ومضت تقول إن المرأة يجب أن تشارك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام وفي جميع مستوياتها؛ ولذلك يؤيد وفدها جهود الأمانة العامة الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. ويتعين على المنظمة أن تصبح أكثر قدرة على توظيف النساء واستبقائهن ولا سيما النساء من الجنوب على الصعيد العالمي.

١٦ - وشجعت الأمم المتحدة على البحث عن شراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى استجابة للطلب المتزايد على المدنيين في عمليات السلام، وضمان أفضل استفادة ممكنة من القدرات الموجودة وتطوير قدرات جديدة في الجنوب. وينبغي للمنظمة أن تواصل استكشاف نهج مبتكرة بغية تنمية القدرات الوطنية في البلدان المضيفة. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى أن ضباط الشرطة الوطنية هم في كثير من الأحيان من أسوأ مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، فمن المهم تعزيز قدرات الشرطة من أجل حماية المدنيين. ولذلك تعتزم حكومتها توفير فريق من مستشاري الشرطة لوحدة الدعم المعنية بالجرائم الخطيرة، التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٧ - واستطردت قائلة إن الابتكار هو أحد السمات البارزة في العلاقة المتطورة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تؤخذ الدروس المستفادة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في الاعتبار في المناقشات المتعلقة بحفظ السلام. وتتمثل المهمة في نهاية المطاف في تعزيز قدرة المنظمة على الوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال سواء أكانت تتولى القيادة أو تدعم منظمات أخرى.

١٨ - **السيد مانجيف سنغ بوري** (الهند): قال إن السنة الماضية كانت صعبة، وخاصة بالنسبة لحفظة السلام؛ وأثنى على أولئك الذين ضحوا بحياتهم في خدمة السلام والأمن الدوليين.

١٩ - وأضاف أن الطبيعة المتطورة والقابلة للتكيف لمهمة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تمثل النشاط الرئيسي للمنظمة، لا تزال تمثل قوتها الأساسية. والتقييمات التي تجري بناء على اعتبارات التكلفة وحدها لا تأخذ في الاعتبار جميع جوانب ولايات البعثات أو التزام الدول الأعضاء بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما زالت الولايات الطموحة وإرهاق الموارد والفجوات بين الاحتياجات في الميدان والدعم المقدم من المقر تشكل تحديا لقدرة حفظة السلام على أداء مهامهم، ومع ذلك يجب على قوات حفظ السلام أن تستمر في حماية المدنيين في الوقت الذي تدعم فيه الانتخابات الوطنية والمبادرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في جملة أمور أخرى، ضمن الموارد المتاحة لها. ويوصي وفده بأن يتاح لجميع عمليات حفظ السلام توجيه ميداني قوي وأن تستفيد تلك العمليات من الخبرات المتاحة لدى البلدان المساهمة بقوات ولدى الخبراء الميدانيين.

٢٠ - وأردف قائلا إن مهمة حفظ السلام تقوم على مبادئ راسخة منذ عقود تتمثل في النزاهة والموافقة وعدم استخدام القوة؛ وينبغي عدم إحداث تغييرات في النهج الراسخ بتسرع لا مبرر له. وقناعات الدول الأعضاء لا ينبغي

أن تنبع فقط من النظم العقائدية السائدة فيها ولكن من الأدلة على أرض الواقع. وأكد أن الطابع الحكومي الدولي لعملية إصلاح حفظ السلام والسياسات المتعلقة بها يتسم بأهمية كبيرة؛ وبالتالي ينبغي للأمانة العامة أن تواصل التماس آراء من عموم الأعضاء في المنظمة كما ينبغي تعزيز الأساس الديمقراطي للجنة الخاصة، بوصفها الهيئة التشريعية الوحيدة للجمعية العامة المسؤولة عن حفظ السلام. وأشار إلى أن شراكة حفظ السلام تتوقف على القدرات التي يبدي كل طرف استعداده لتقديمها وينبغي لعملية صنع القرار أن تعكس تلك الحقيقة؛ وينبغي أن يكون تقاسم الأعباء والمنافع متناسبا مع الجهد المستثمر. ويتطلع وفده إلى حدوث تحسن في هذا المجال.

٢١ - ويجب التفكير في التحديات التي تمثلها بعثات حفظ السلام المديدة التي تُنشر رداً على نزاعات طال أمدها وذلك قبل إطلاق مثل هذه العمليات من أجل إدارة توقعات الدول الأعضاء والسكان المضيفين. وينبغي أن يكون هناك مزيد من الحوار بين المسؤولين عن حفظ السلام والمسؤولين عن بناء السلام وأن تكون أهداف بناء الدولة وبناء المؤسسات اللازمة مطابقة للالتزامات في الموارد. وينبغي أن تكون أولويات البعثات متماشية تماما مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

٢٢ - وينبغي لخطة إصلاح حفظ السلام أن تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن. فقد حظيت عناصر الشرطة وسيادة القانون وقطاع الأمن ونزع السلاح، وهي من المجالات الحيوية، قدرا ضئيلا من الاهتمام بسبب التركيز على الدعم الميداني. وينبغي أن تظل أطر الحكم الأساسية والأطر الإدارية الأولية الأهداف الأساسية في سيناريوهات ما بعد النزاع باعتبارها تشكل شروطا أساسية للتنمية والتنشيط الاقتصادي. ويشجع وفده إدارة الدعم الميداني على إشراك عموم الدول الأعضاء في الجوانب الفنية من المداولات. وينبغي إجراء استعراض القدرات المدنية في بيئة حكومية دولية وينبغي أن تكون مدفوعة من عموم الأعضاء؛ وينبغي أن تركز على الفوائد التي تعود على المنظمة بالنفع، وأن تبقي الدول الأعضاء على علم بآخر التطورات بشأن تنفيذها لخارطة الطريق.

٢٣ - وفي ختام بيانه أعرب عن تأييد وفده الكامل لمبدأ عدم التسامح مطلقا في مسائل الانضباط والسلوك. ورحب بالجهود الرامية إلى كفالة إدماج العنصر الجنساني في سائر بعثات حفظ السلام، ووجّه الانتباه في ذلك السياق إلى وحدة الشرطة التي قدمتها الهند إلى ليبريا والمؤلفة بكاملها من النساء.

٢٤ - **السيد أبو الحسن** (الكويت): قال إن إدارة عمليات حفظ السلام تساهم مساهمة كبيرة وبنّاءة في حفظ السلام في سائر أرجاء العالم، وأعاد تأكيد ضرورة التحديد الدقيق للمهام والأهداف المرغوب في تحقيقها من قِبَل قوات حفظ السلام في جميع عملياتها الإنسانية؛ وضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، واستحداث طرق وآليات جديدة لتعزيز هذا النوع من التشاور لكي يشمل جميع المراحل التي تمر بها عمليات حفظ السلام، وإدراج الدروس المستفادة لأفضل الممارسات في التخطيط التنفيذي؛ وشدد على أهمية تقديم كل الدعم المالي والتقني لقوات حفظ السلام وتزويدها بالمواد الفنية اللازمة وتزويدها بأحدث الوسائل التكنولوجية لتقوم بالمهام المسندة إليها على نحو أكثر فاعلية؛ وشدد كذلك على ضرورة إجراء دراسات ميدانية شاملة ومستمرة لاحتياجات قوات الأمم المتحدة التقنية والتدريبية، وعلى أهمية تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر في النزاعات الإقليمية والدولية.

٢٥ - وأكد على أهمية المبادئ الأساسية في نشر أي بعثة وهي موافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في

حالة الدفاع عن النفس، ودعا إلى أن تؤخذ الاحتياجات والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق البلدان النامية بعين الاعتبار عند حساب مستوى المساهمات في ميزانية حفظ السلام. وأعرب في ختام كلمته عن الأمل في أن تلتزم جميع الدول بسداد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

شغل السيد فيلوبولوس (اليونان)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

٢٦ - **السيد الطراونة** (الأردن): قال إن بلده قد أسهم بما يزيد عن ٣ ٦٠٠ فرد من حفظة السلام ينتشرون في تسع بعثات حول العالم. وأكد على أهمية مشاركة البلدان المساهمة بقوات في رسم السياسات وصنع القرارات وعلى أهمية تركيز الجهود على معالجة جذور النزاعات. وشدد على ضرورة إعطاء أولوية لتعزيز سلامة وأمن أفراد بعثات حفظ السلام من خلال التشاور مع الدول الأعضاء وتطوير عملية تقييم المخاطر وزيادة الكفاءة في جمع المعلومات الميدانية ونشرها، في جملة أمور أخرى. ودعا إلى عدم نشر القوات على مساحات جغرافية واسعة تفوق قدرتها مما يعرضها للخطر، حيث كلما شعرت القوات بالأمن تحسن أداؤها في مساعدة الدولة المضيفة في إرساء السلام وحماية المدنيين.

٢٧ - وأعرب عن دعم بلده للعمل الذي قام به فريق كبار الاستشاريين لغاية الآن لمراجعة موضوع تكلفة القوات وتعويضها ماديا، وشدد على أهمية إنهاء عمله بالسرعة الممكنة وأكد على أهمية منع سوء السلوك والتأكد من الانضباط وعدم التسامح مع أي مخالفات لقواعد السلوك الخاصة بأفراد قوات حفظ السلام. وأعرب في ختام كلمته عن فخر وتقدير بلده لجهود البواسل من رجال ونساء الأردن وغيره من الدول الذين وهبوا حياتهم لتحقيق رسالة السلام.

٢٨ - **السيد الييشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن عمليات حفظ السلام تواجه تحديا هائلا مع ازدياد الحاجة إليها في أماكن جديدة حتى في الأماكن التي تدور فيها أزمات سياسية داخلية؛ وازدياد التهديدات العالمية العابرة للحدود، مثل انتشار الأسلحة، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات. وعلى الرغم من أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب للتغييرات الحاصلة في الواقع العالمي، فإن الوظيفة الأساسية لعمليات حفظ السلام لا تزال تتمثل في ضمان السلام والأمن في البلدان التي تنتشر فيها تلك العمليات، ويلزم من أجل تحقيق هذا الهدف أن تكون ولاياتها واقعية وقابلة للتحقيق. وينبغي للجنة الخاصة، بوصفها الهيئة الرئيسية المكلفة بتنفيذ التوصيات السياسية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، أن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء وأن تحافظ عليه، وأن تعتمد تقريرها في الوقت المحدد.

٢٩ - وأردف قائلا إنه يوجد تحت تصرف الأمم المتحدة، إضافة إلى عمليات حفظ السلام، خيار آخر هو خيار البعثات السياسية الخاصة التي يضطلع بها مستشارو الأمين العام ومكاتب بناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تثبت فعاليتها على أرض الواقع، ولا ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكرر جهود تلك الصناديق والبرامج، كما لا ينبغي لمبادرة ''الأفق الجديد'' أن تقوض الآليات والمؤسسات التي ما برحت تعمل لعدة عقود. وأشار إلى أن تفسير ولايات مجلس الأمن تفسيرا فضفاضاً يؤدي إلى نتائج عكسية وخطيرة. وقد لوحظ مؤخرا وجود تركيز لا مبرر له على حماية المدنيين. وقال إن بلده لا يرغب في تفسير ولايات حفظ السلام من خلال هذا المنظور حصريا ويرى أن من غير المناسب تفسير القانون الدولي الإنساني تفسيرا اعتباطيا لاستخدامه كأداة سياسية وكذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ إذ حالما تحقق بعض الدول أهدافها من وراء استخدام حقوق الإنسان

كذريعة، تصبح تلك الحقوق غير ذات أهمية. وأضاف أن هناك محاولات لإدخال صيغ جديدة في استجابة المجتمع الدولي للأزمات؛ ولا ينبغي أن تعتبر الخبرة المستفادة من ليبيا نموذجا للاستجابة للأزمات التي تحدث في المستقبل. وقال إن عمليات حفظ السلام لها دور مشروع تقوم به لكنها عندما تضع حيادها جانبا، كما هو الحال في كوت ديفوار، فإنها تجازف بفقدان مشروعيتها. ودعا إلى إعادة النظر في استراتيجيات نشر عمليات حفظ السلام، وخاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة. وقال إن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات تتسم بأهمية قصوى. واختتم كلمته قائلا إنه عندما يتم نشر العمليات، فيجب سحبها في الوقت المناسب.

٣٠ - **السيد كاسيموف** (قيرغيزستان): قال إن عمليات حفظ السلام هي إحدى الأدوات الأساسية لصون السلم والأمن بشكل فعال في جميع أنحاء العالم وعنصر هام وضروري في تسوية النزاعات. ومن الواضح أنه تم توطيد قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام، كماً ونوعاً. ومع ذلك، من الضروري اعتماد نهج شامل للسلام؛ ويؤيد وفده اتخاذ مزيج متناسق من التدابير العسكرية والدبلوماسية وغير ذلك من التدابير اللازمة. ويجب ضبط الآليات اللازمة لتحسين جهود تعبئة الموارد.

٣١ - وأكد على ضرورة الامتثال بشكل صارم لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تساعد على زيادة فعالية عمليات حفظ السلام بوسائل منها اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة. ورحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة عدد النساء في المناصب والوظائف العليا. ونظرا لأهمية عمليات حفظ السلام، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٢ - ومضى يقول إن قيرغيزستان التي كانت قد بدأت مساهماتها في حفظ السلام في عام ١٩٩٨ ما زالت تقدم هذا الدعم؛ بل كانت من أوائل الدول التي أرسلت مراقبين إلى الجمهورية العربية السورية، وهي تعمل على صقل الأساس القانوني لاستمرار اشتراكها مع الهيئات الدولية والإقليمية.

٣٣ - **السيد نازاريو** (جنوب السودان): أشار إلى أن مجلس الأمن قد وافق بالإجماع في اليوم السابق للإعلان عن استقلال بلده يوم ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، على قرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والمتعلقة بالحماية، وبناء السلطة الشرعية، وتهيئة بيئة مواتية لبناء السلام، وبناء الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

٣٤ - ومضى يقول إن عملية مدنية لنزع السلاح تعرف باسم ''عملية استعادة السلام''، تم الشروع بها في ولاية جونقلي، وهي إحدى المناطق المضطربة من البلد. وخلال تلك العملية، اضطلعت الحكومة والبعثة بحملات توعية لتشجيع الجماعات المحلية على تسليم أسلحتها طوعا؛ ورصدت بعثة حفظ السلام تلك العملية بشكل وثيق، ونشرت فريقا متكاملا للرصد يضم أفراد شرطة وعسكريين وموظفين مدنيين. وأضاف أن الحكومة واصلت معالجة مسألة نزع السلاح حيث جمعت زهاء ١٠ ٤٠٠ قطعة سلاح، وأقامت قوات الأمن التابعة لها منطقة عازلة بين الجماعات المتنازعة. وأشار إلى أنه تم وضع سياسة وطنية جديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعكس الدروس المستفادة، وذلك بمساعدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنظمة الأمم المتحدة وخبراء استشاريين مستقلين وشركاء آخرين.

٣٥ - واستطرد قائلا إن جنوب السودان، منذ استقلاله، ما برح يسعى إلى إنشاء حكومة ومؤسسات تعكس القواعد والمعايير الدولية وتجسد الإدارة الرشيدة وسيادة القانون. وفي قطاع الأمن، تعمل بعثة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب السودان بشكل وثيق مع دائرة شرطة جنوب السودان على كل من الصعيد الوطني والولائي والقطري لتطوير الخفارة المجتمعية القادرة على إنفاذ القانون بشكل عاجل وسريع الاستجابة. وتشدد الحكومة على أهمية احترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة والطفل وأنشأت لذلك الغرض وحدة رصد مشتركة تتولى رصد انتهاكات حقوق الأطفال والإبلاغ عنها.

٣٦ - وأردف قائلا إن حكومته تتطلع إلى المشاركة النشطة مع المنظمة بشأن مسألة حدود بلده مع السودان. وأعرب عن شكر وفده لقوة الأمم المتحدة المؤقتة الأمنية لأبيي لما قدمته من مساعدة لشعب أبيي ليعيش حياة طبيعية، وشدد على أهمية التعاون بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب السودان في ضمان احترام الترتيبات الأمنية المتفق عليها بين السودان وجنوب السودان وتنفيذها بحُسن نيّة. ودعا الأمم المتحدة إلى تأييد الاقتراح الذي قدمه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمعني بالسودان، وحث السودان على النظر فيه بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع حول أبيي.

٣٧ - وفي ختام كلمته وجّه الشكر للبلدان التي ساهمت بقوات وبموظفين إلى بعثة الأمم المتحدة لجمهورية جنوب السودان. وقال إن حكومته تعهدت بمواصلة التعاون مع شركائها الدوليين بهدف تحقيق المعايير المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام بشأن جنوب السودان (S/2012/486).

٣٨ - **السيد محمد مسعود خان** (باكستان): قال إن النجاح الذي حققته عمليات حفظ السلام مؤخرا قد رسخ الثقة الدولية في الأمم المتحدة، وأدى إلى زيادة الطلب على تلك العمليات. ويتطلب نجاح مثل هذه العمليات في المستقبل الالتزام بدقة بمبادئها التوجيهية وهي: موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وأشاد بالرجال والنساء من حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم في خدمة السلام والأمن العالميين حيث يصل وسطيا عدد من يضحي منهم بنفسه كل عام نحو ١٠٠ فرد، ويعتبر عدد وفيات حفظة السلام من باكستان من أكبر عدد الوفيات بينهم مقارنة بأي بلد آخر مساهم بقوات. وما برحت باكستان لأكثر من ٥٠ عاما أحد المساهمين الدائمين في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل تأكيدا عمليا على إيمانها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقال إن حفظ السلام يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لحكومته.

٣٩ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون لها ولايات واقعية وقابلة للتحقيق وتتيح التدقيق القانوني المناسب لها، كما يجب تخصيص موارد كافية وفي الوقت المناسب لتنفيذها. وشدد على ضرورة وضع استراتيجيات للدخول والخروج لضمان الانتقال السلس من النزاع إلى الاستقرار بعد انتهاء النزاع، وبناء السلام، والانتعاش السياسي والاقتصادي على المدى الطويل، وينبغي أن تنفّذ عمليات حفظ السلام في إطار القيود المالية المعنية.

٤٠ - وأردف قائلا إن حكومته، بوصفها إحدى البلدان الرائدة المساهمة بقوات، أوصت بتناول تلك المسائل من خلال إقامة تعاون ثلاثي أقوى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة؛ ويؤدي التواصل الأكثر انفتاحاً إلى تحسين الترتيبات الإدارية واللوجستية وخاصة في حالتي سحب البعثات أو المناقلات بين البعثات. ومما ييسر تلك الشراكة زيادة تمثيل البلدان المساهمة بقوات في المناصب التنفيذية والإدارية في الميدان وفي المقر. وينبغي تحسين فهم

الدور التكميلي الذي يقوم به حفظة السلام في بناء السلام ويجب الاعتراف على نحو أفضل بنطاق حفظ السلام: فحفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلا عن عملية سياسية قابلة للتحقيق ولا يمكنه أن يتخطى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي التمييز بين حفظ السلام والأساليب التقليدية لإنفاذ القانون نظرا إلى أن حفظة السلام يحمون المدنيين بتعاون وثيق مع السلطات المحلية. وينبغي أن يستند تقليص حجم البعثات إلى الحقائق السائدة في الميدان لا إلى القيود المالية النظمية. وأضحى نشر أصول الطيران في الوقت المناسب يتسم بأهمية متزايدة؛ وقال إن وفده يؤيد استخدام التكنولوجيات الناشئة من أجل ضمان أمن القوات ومواجهة التحديات العملياتية.

٤١ - وينبغي أن تعكس الميزانيات النتائج التي تحققت حتى الآن؛ ويُعد حفظ السلام أحد المساعي الفعالة جدا من حيث التكلفة. ويجب تقييم مسألة تكاليف القوات في ضوء الأجور التي يتلقاها غيرهم من موظفي الأمم المتحدة في الميدان. وقال إن تقرير فريق كبار الاستشاريين عن معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات والمسائل الأخرى ذات الصلة (A/C.5/67/10) يعكس مرونة البلدان المساهمة بقوات والتزامها بالشراكة.

٤٢ - واستطرد قائلا إن وفده قد أحاط علماً باستراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي رحب فيه بإنشاء مركز الخدمات العالمي في عنتابي، أكد على أن أي اقتراح لإضافة المزيد من المراكز على الصعيدين العالمي والإقليمي يجب أن يستوفي معايير التكلفة والفوائد ويتجنب التجزئة في عملية صنع القرار. وأكد أنه لا يمكن الاستعانة بمؤسسات هامشية خارج مقر الأمم المتحدة لوضع السياسات واتخاذ القرارات؛ فزيادة التماسك تتطلب مزيدا من الوضوح وتجنب الازدواجية.

السيد ميسون (غابون) شغل من جديد مقعد الرئاسة.

٤٣ - **السيد أوريلانا زابالزا** (غابون): قال إن حكومته بوصفها أحد المساهمين في عمليات حفظ السلام والمستفيدين منها تنظر باهتمام كبير لهذا البند من جدول الأعمال. وقد أيدت استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لأنها تحسّن عمليات حفظ السلام، وترى أن من المهم مواصلة التفاعل بين الوفود في نيويورك والوحدات المنتشرة في الميدان ورؤساء البعثات. وينبغي لجميع الأطراف أن تتبادل معارفها وأن تفهم تماما الآثار المترتبة على التغييرات الجارية، وينبغي أن تكون الولايات واضحة وعملية ويمكن التحقق منها وتكييفها وفقا لحالة محددة. وينبغي معالجة الثغرات القائمة في القدرات والموارد والتدريب من أجل تنفيذ ولايات مجلس الأمن بنجاح، وينبغي إطلاع البلدان المساهمة بقوات على التقييمات الدورية التي تجريها الأمانة العامة لعمليات حفظ السلام.

٤٤ - ومن المهم أن ندرك أن باستطاعة كل بلد أن يقدم مساهمة خاصة لحفظ السلام؛ ولهذا ينبغي تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مجالات صنع القرار، والتغييرات في الولايات، والتقييمات الدورية للبعثات وعدد القوات. ويمكن للجنة الخاصة أن تقدم مساهمة هامة في هذا المجال.

٤٥ - واستطرد قائلا إن تكاليف القوات هي مسألة لا يمكن تجاهلها: ففي حين يوفر ما يقل عن عشرة بلدان صناعية ما يقارب ٩٠ في المائة من ميزانية حفظ السلام فإن ما تزيد نسبته عن ٩٠ في المائة من القوات توفره البلدان النامية وقد يؤدي الإجهاد المتراكم الناشئ عن ذلك في نهاية المطاف إلى وقوع حادثة أو صدام محتمل بين الدول من شأنه أن يعرّض مستقبل حفظ السلام للخطر. وليس هناك أي تفسير منطقي للطريقة التي تُحتسب فيها المبالغ المسددة

للبلدان المساهمة بقوات، كما لم يتم إجراء تحليل لتكاليف عمليات حفظ السلام وفوائدها. وقال إن الفوائد المتأتية من إنقاذ الأرواح والحفاظ على السلام لا يمكن التعبير عنها بالدولار، لكن التكاليف التي تدفعها الدول الأعضاء هي تكاليف حقيقية. ويعتبر وفده أن النظر إلى حفظ السلام باعتباره ممارسة للاستعانة بمصادر خارجية تقترض البلدان المتقدمة النمو بموجبها قوات من البلدان النامية، هو إهانة للبلدان المساهمة بقوات. ففي غواتيمالا، لا يُنظر إلى حفظ السلام كخدمة جيدة الأجر، وإنما بمثابة شراكة حقيقية مدفوعة بفخر البلد في المشاركة فيها إيمانا منه بمبادئ الأمم المتحدة والتزامه بها. وأعلن عن ترحيب وفده، بناء على ذلك، بمقترحات فريق كبار الاستشاريين المتعلقة بتحديد معدلات السداد.

٤٦ - وشدد في ختام كلمته على أن اللجنة الخاصة هي المنتدى الوحيد الذي يتمتع باختصاص النظر الشامل في كامل مسألة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحث المكتب على مواصلة تسهيل الحوار غير الرسمي بين أعضاء اللجنة الخاصة للنظر في سبل تحسين عملها.

٤٧ - **السيد كوليبالي** (بوركينا فاسو): قال إن حكومته ملتزمة بالسلم والأمن الدوليين. وقد شاركت بوركينا فاسو في حفظ السلام منذ عام ١٩٩٣، ولغاية ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم نشر ١ ٠٩٣ من جنودها وضباط شرطتها في سبع عمليات لحفظ السلام في حين تم نشر ١٤٠ آخرين إلى غينيا - بيساو تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٨ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام قد تعرضت للعديد من التحديات مما جعلها معقدة ومتنوعة وأدت إلى ولايات أكثر قوة وإلى مشاركة أوسع من جهات فاعلة دولية جديدة في مجموعة واسعة من المهام. وأضاف أن وفده رحب بوجه خاص باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي أسفرت عن إنشاء مركز الخدمات العالمي في بريندیزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتابي والتي أدت إلى تقصير الوقت اللازم لنشر القوات وكفلت تقديم الدعم اللوجستي بصورة فعالة. ويجب أن تستند عمليات حفظ السلام إلى مبادئ الميثاق كما يجب الاضطلاع بها دون استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وفي حياد كامل وباحترام لسيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تكون الولايات المنوطة بالبعثات واضحة وعملية؛ وأن تدعم عملية سياسية؛ وأن تشمل دول ومنظمات المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية؛ وأن تقيم تعاونا فعالا بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الوسطاء والممثلون الخاصون ورؤساء البعثات؛ وأن تكفل التنظيم والدعم اللوجستي.

٤٩ - وأردف قائلا إن نجاح أي بعثة يتوقف على التمويل. ومع ذلك، لا ينبغي للقرارات المتعلقة بالولايات الحالية والمقبلة أن تسترشد فقط بتقديرات التكلفة المتوقعة وإنما بالرغبة في صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى لضمان تمثيل أفضل للمرأة في البعثات. وأعلن أن حكومته تعمل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على وضع سياسة وطنية ترمي إلى زيادة عدد النساء في صفوف أفراد الشرطة والدرك المنتدبين للعمل في عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وذكر أن حالة المدنيين في النزاعات المسلحة الذين يخضعون لجميع أشكال الفظائع، لا تزال مصدر قلق بالغ. ودعا جميع الأطراف الداخلة في نزاعات إلى التمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني، ورحب بالدور الأساسي الذي تقوم به عدة عمليات حالية لحفظ السلام في مجال حماية المدنيين. وفي حين تتحمل الدولة المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، يجب على المجتمع الدولي أيضا العمل على كفالة

وفاء جميع أطراف النزاع بالتزاماتها في هذا الصدد؛ وأكد أن مصداقية المنظمة وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها، هي موضع اختبار.

٥١ - وقال إنه من غير المعقول أن يجري استعراض تكاليف المعدات مرة كل ثلاث سنوات من أجل أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار، في حين أن معدلات سداد التكاليف للقوات ما برحت بنفس المستوى على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ودعا إلى إيجاد حل فوري لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى منع نشوب نزاعات من خلال معالجة المسائل التي غالبا ما تؤدي إلى نشوبها من قبيل مسائل الحوكمة، والفقر، والعدل، وتوزيع الثروة.

٥٢ - **السيد غروييتش** (صربيا): قال إن عمليات حفظ السلام، بوصفها عمليات متعددة الوجوه، تتطلب نهجا متسقا وشاملا وتخطيطا متكاملا واستراتيجية للتنفيذ. وبالنظر إلى البيئات العملياتية المتزايدة الصعوبة، ونطاق وتعقيدات التحديات التي تواجهها، يجب تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومواردها من أجل كفالة الأداء السلس للعمليات الميدانية وفعالية تنفيذ المهام المتنوعة الموكولة إليها. وينبغي زيادة ترسيخ مبدأ التحليل والاستعراض الخاص بكل بعثة إلى جانب مواصلة الحوار وتحسين التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين طيلة مدة عمل البعثة. وأشار إلى أن المشاركة الفعالة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ يكتسي أهمية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن زيادة فعالية تقاسم أعباء حفظ السلام من خلال مراعاة المزايا النسبية التي يتمتع بها كل بلد من تلك البلدان ومن خلال استحداث آليات ذات منافع متبادلة يتم من خلالها تقاسم الخبرات.

٥٣ - وأردف يقول إن وجود ولايات محددة بوضوح ومخصصة لحالة بعينها على أرض الواقع، وإجراء تخطيط متماسك للبعثات وتوافر أدوات لإدارتها؛ وقدرات قوية ومعايير للأداء، كلها عوامل تسهم إلى حد كبير في فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وثمة عنصر هام آخر يتمثل في تحسين تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. وينبغي الاستفادة إلى الحد الأمثل من الموارد الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، كما ينبغي تحديد قدرات إضافية حاسمة وحشدها من أجل تقليل الثغرات إلى أدنى حد وتحسين الأداء في الميدان.

٥٤ - واسترسل قائلا إن حفظ السلام هو مسؤولية مشتركة تتطلب التزاماً مستمرا من جانب جميع أصحاب المصلحة؛ وإن الشراكة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والبلد المضيف والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، يلزمها وحدة الهدف وبذل جهد منسق لتحديد الأولويات المشتركة، فضلا عن توافر الأدوات اللازمة لترجمتها إلى إجراء عملي في الميدان. وينبغي إدماج الخبرات التقنية الموجودة لدى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والخبرات التي اكتسبتها في الميدان في عمليتي التخطيط وصنع القرار، كما ينبغي النظر في سبل لحماية أفراد حفظ السلام من الانتهاكات التي تستهدف سلامتهم وأمنهم.

٥٥ - وأشار إلى أن إقامة سلام مستدام في الحالات المعقدة والهشة يتطلب اتباع نهج متكامل ومرن في آن معاً يعزز التآزر بين جهود حفظ السلام وبناء السلام كي ما يعالج بشكل كامل المسائل المترابطة في مجالي الأمن والتنمية؛ وأكد على أهمية مواءمة الجهود الدولية في هذا المضمار. وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة الاهتمام والدعم لدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، وأعرب في الوقت نفسه عن اعتقاده بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن

الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وبأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق. وذكر أن إدماج المنظور الجنساني في جميع عناصر خطة سياسة حفظ السلام، ومواصلة التشجيع على مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وعمليات اتخاذ القرار، هما عنصران يتسمان بأهمية بالغة أيضا. وأكد التزام حكومته القيام بدور فعال في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقال إن حكومته ما برحت تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام وهي على استعداد لزيادة دورها في هذا المجال.

٥٦ - **السيد نووسا** (نيجيريا): أشار إلى أن بلده قد شارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ استقلاله في عام ١٩٦٠ وغالبا ما اقترنت مشاركته تلك بخسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. وقال إن مسؤولية حفظ السلام تقع على عاتق جميع الدول، ولا تزال تمثل أداة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن تأكيد وفده على ضرورة قيام تفاعل قوي وآني بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل تهيئة أرضية مشتركة لإنجاز ولايات حفظ السلام، على نحو ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة (A/66/19). وقال إن مبادرات حفظ السلام تتسم بأهمية بالغة في الأوضاع الإقليمية الخاصة التي تنشأ فيها نزاعات، رغم أن المسؤولية الأساسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين تظل على عاتق الأمم المتحدة. وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات نظرا لأن حل الأزمات قبل تحولها إلى نزاعات أكثر فعالية وأقل تكلفة.

٥٧ - ومضى قائلا إنه سيكون من الصعب جدا على البلدان المساهمة بقوات أن تواصل، دون تمويل كاف، مشاركتها في بعثات حفظ السلام بالمستويات الحالية. ولذلك، فقد رحب وفده باختتام المناقشات بشأن استعراض منهجية معدلات سداد تكاليف القوات.

٥٨ - **السيد ألكنتارا ميخيا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه تم اكتساب أربعة دروس رئيسية منذ بدء أول بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ١٩٤٨، وهي: أن حفظ السلام الفعال في مناطق النزاع يتطلب كذلك اتخاذ تدابير لبناء السلام؛ وأن التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وأداء المؤسسات الوطنية لوظائفها، وسيادة القانون، كلها عوامل تعزز بناء السلام؛ وأن بناء السلام هو مهمة متعددة الأبعاد تتطلب عملا مشتركا والتزاما من عدة جهات فاعلة، بما فيها المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والشتات؛ وأن بناء السلام يستغرق ردحاً من الزمن.

٥٩ - وأكد على ضرورة نشر عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب لضمان فعاليتها. ووفقا لما جاء في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي) المؤرخ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (A/55/305)، الذي لا يزال يمثل المرجع الرئيسي في تحسين أداء عمليات حفظ السلام، ينبغي لكفالة نجاح العمليات أن يكون حفظة السلام موجودين في أرض الميدان في غضون ستة أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الولاية المنوطة بالبعثة واضحة وعملية، ويجب أن يتولى قيادتها ضباط ذوو خبرة في المنطقة التي ينفذون العمليات فيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تنظر في إمكانية الاحتفاظ، على المستوى الإقليمي، بقوات مستوفية لشروط التدريب والاحتياجات من المعدات اللازمة للنشر في عمليات حفظ السلام أو في عمليات بناء السلام.

٦٠ - وأضاف قائلا إن الهدف الأصلي من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنع نشوب النزاعات فيها ومع ذلك فإنها ساعدت هايتي أيضا في التعافي من آثار الكوارث الطبيعية الخطيرة التي تزعزع الاستقرار تماما كالآثار الناجمة عن النزاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتقوم البعثة،

إضافة إلى ذلك، بدور في بناء السلام، وتتسم الجهود التي تبذلها، بالتعاون مع السلطات الهايتية، لضمان الحد الأدنى من مستويات الاستقرار بأهمية خاصة بالنسبة لبلده نظرا لقربها الجغرافي من هايتي.

٦١ - واسترسل قائلا إن الجمهورية الدومينيكية قدمت المساعدة الإنسانية والاقتصادية لشعب هايتي، واستقبلت أعدادا كبيرة من المهاجرين الهايتيين. وترى أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى هايتي هو مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره ولا ينبغي أن تُلقى على عاتق دولة واحدة دون غيرها. وأشار في الوقت نفسه إلى أن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تجسد إرادة المجتمع الدولي، لا يمكن إنجازه دون الملكية الوطنية لعملية إعادة الإعمار. ويرى وفده، واضعا في اعتباره أن هذه الملكية ضرورية دائما لنجاح عمليات حفظ السلام، أن الحالة في هايتي، حيث لا يمكن تحقيق المستويات الضرورية للأمن دون إحراز تقدم ملموس في التنمية الاقتصادية وفي ظروف المعيشة، يمكن أن تكون نموذجا لبعثات أخرى. وينبغي لبعثة تحقيق الاستقرار في هايتي أن تركز جهودها على برامج التنمية التي تتطلب أيضا من البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المالية. وأكد من جديد استعداد الجمهورية الدومينيكية للقيام بدور فعال في آليات المساعدة الدولية وفي مجالات التعاون الأخرى المتفق عليها بصورة متبادلة، وذلك من خلال اللجنة الدومينيكية - الهايتية المشتركة.

٦٢ - **السيد ماي داوا** (النيجر): قال إن القارة الأفريقية هي أحد المسارح الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولهذا يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز إدارة الأزمات من قِبَل أصحاب المصلحة الأفارقة بأنفسهم، كما يتجلى من مشاركة الاتحاد المتزايدة في عمليات حفظ السلام وكذلك من مشاركة منظمات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. غير أن القيود المالية واللوجستية التي تواجه تلك المنظمات تحد من مدى قدرتها على المشاركة. وفي حين تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ العديد من مبادرات بناء القدرات من أجل معالجة هذا الوضع، أعرب عن أمله في زيادة تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٦٣ - وأضاف قائلا إن حكومته، على الرغم من العديد من الصعوبات التي تواجهها، ساهمت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدمت عددا كبيرا من القوات وأفراد الشرطة والمراقبين، الذين فقد العديد منهم حياته مؤخرا في أثناء أداء واجبهم. وأعرب عن أمل وفده في أن يؤدي إصلاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مستوى من الموارد يتفق مع حجم ولاياتها، والتي ينبغي علاوة على ذلك أن تُحدد بوضوح. وفي هذا الصدد، دعا إلى إيلاء أهمية أكبر لعمل اللجنة الخاصة ومبادرة ''الأفق الجديد''.

٦٤ - **السيد ليمبوما** (غابون): أشاد بالعمل الذي تقوم به قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كافة، وخاصة حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم خلال العام الماضي، وشكر البلدان المساهمة بقوات على التزامها المستمر في خدمة قضية السلام. وأضاف أن عمليات حفظ السلام ساهمت إلى حد كبير في عملية السلام في السودان وليبريا وكوت ديفوار وغيرها، وحث المجتمع الدولي على تخصيص ما يكفي من الموارد المالية والتقنية والمادية للعمليات المختلفة وذلك من أجل مواكبة الحقائق الموجودة على أرض الواقع. وأشار إلى أن العجز الكبير في قدرات الطيران العسكري والاتصالات التي يعاني منها بعض البعثات، على سبيل المثال، غالبا ما تُعزى إلى نقص في الموارد المالية. وينبغي أن يكون تمويل عمليات حفظ السلام أكثر مرونة، كما ينبغي معالجة مسألة سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات على نحو أفضل. وقال إن وفده رحب بإنشاء فريق كبار الاستشاريين لدراسة هذه المسألة.

٦٥ - وأكد على أهمية تعزيز التعاون الثلاثي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان حل الأزمات بأكفأ طريقة ممكنة. وخير مثال على ذلك التعاون، التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي استُثمر في معالجة النزاعات في دارفور وفي الصومال. ورحب وفده بالتقدم المحرز من خلال التعاون الفعال وبخاصة في الصومال، وشجع الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في ذلك المضمار.

٦٦ - وشدد على أهمية تعدد اللغات في بعثات حفظ السلام وعلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار؛ إذ أن أخذ اللغة في الحسبان في جميع المستويات سلسلة القيادة لا يسهل الحوار البنّاء مع البلد المضيف فحسب بل يعزز أيضا مناخ الثقة اللازم لتنفيذ البعثة لولايتها. ورحب وفده بالتقدم المحرز في هذا المجال. ودعا في ختام كلمته إلى إدماج عنصر منع نشوب النزاعات الذي تقل تكاليفه كثيرا عن تكاليف حل النزاعات، على نحو أفضل في أنشطة عمليات حفظ السلام.

٦٧ - **السيد هيم** (كمبوديا): أثنى على إدارة عمليات حفظ السلام لإدارتها الناجحة للطفرة التي شهدتها مؤخرا عمليات حفظ السلام على الرغم من زيادة تعقّد ولايات العمليات والأوضاع الخطيرة في الميدان. وقال إن كمبوديا استفادت من وجود بعثة لحفظ السلام في التسعينات من القرن الماضي وساهمت منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١ ٥٠٠ فرد للخدمة في ٧ بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأنشأت مركزا وطنيا لحفظ السلام في عام ٢٠٠٦، الذي استضاف عددا من الدورات التدريبية السنوية المتعددة الجنسيات وجهّز ودرّب قوات احتياطية لحفظ السلام لتلبية أية احتياجات لحفظ السلام قد تنشأ في المستقبل.

٦٨ - وأردف قائلا إن وفده يتابع عن كثب الإصلاحات الجارية حاليا في إدارة عمليات حفظ السلام بهدف تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لحالات النزاع. وقال إن تلك الإصلاحات أتاحت للأمم المتحدة إمكانية التصدي للتحديات التي تفرضها زيادة الطلب على تلك العمليات وساعدت حفظة السلام التابعين لها على توفير حماية أفضل للمدنيين المعرضين للتهديدات، وتعزيز حقوق الإنسان، وبسط سيادة القانون وتطبيق تدابير الحماية السريعة الأثر وكفالة تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

٦٩ - وأكد أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. وينبغي للدور الذي تقوم به الترتيبات الإقليمية أن يتفق مع الميثاق ومع المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام. وتتسم مشاركة المرأة في حفظ السلام بأهمية كبيرة وينبغي زيادة التشجيع عليها.

٧٠ - وأعرب عن مشاطرة وفده للشواغل التي أعربت عنها بلدان عديدة إزاء مسألة الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويؤيد تأييدا كاملا سياسة عدم التسامح بها. ولاحظ في ذلك السياق جهود التوعية التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وأيد استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قِبَل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٧١ - وفي ختام كلمته أشاد بجميع الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات حفظ السلام، سواء في المقر أو في الميدان. وأعرب عن عميق امتنانه لحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم وأعرب عن تعاطفه مع أفراد أسرهم.

٧٢ - **السيدة أديكاري** (نيبال): قالت إن بلدها، بوصفه من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، يُعلق أهمية كبيرة على جميع جوانب عمليات حفظ السلام، ولا سيما الحاجة إلى تعزيز كفاءتها في مواجهة التحديات والتعقيدات المتزايدة. وأضافت أن حفظ السلام أصبح أهم أداة متعددة الأطراف

لصيانة السلم والأمن الدوليين، ويتطور باستمرار في مواكبة الاحتياجات الجديدة. ولا يشارك في العمليات المتعددة الأبعاد حاليا الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة فحسب وإنما يشارك فيها أيضا خبراء مدنيون يعالجون مجموعة متنوعة من المسائل الاجتماعية والقضائية. ويعكس تزايد الطلب على تلك العمليات الثقة المتزايدة بالأمم المتحدة ويُبرز في الوقت نفسه العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وحيث أن مواصلة الإصلاح ضرورية لزيادة كفاءة عمليات حفظ السلام، فإن وفدها يدعو إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي ولمبادرة ''الأفق الجديد''.

٧٣ - ومضت قائلة إن مسؤولية حفظ السلام، بدءا من صوغ ولاية البعثة وانتهاء بسحبها، يجب أن تشترك بها الجمعية العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة والشركاء الإقليميون والأمانة العامة. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل اتساق استراتيجيات حفظ السلام التي ينبغي أن تهدف إلى إحلال الأمن ودعم العمليات السياسية الوطنية وتهيئة بيئة للتنمية الاقتصادية. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عند إعداد الولايات كما ينبغي تعزيز الدعم الميداني إلى جانب تعزيز القدرة على الاستجابة لطلبات الحصول على قدرة مدنية.

٧٤ - وأكدت ضرورة إيلاء الأولوية لبناء قدرات حفظة السلام وتوفير تدريب للقوات وأفراد الشرطة مكرس للبعثات قبل نشرهم إليها. وقالت إن وجود قيادة فعالة في الميدان واستخبارات قوية يعتبر عاملا حاسما لنجاح تنفيذ ولايات حفظ السلام. وينبغي إيلاء أمن حفظة السلام الأولوية التي يستحقها، كما ينبغي الحفاظ على معنوياتهم وكرامتهم من خلال هياكل حوافز ملائمة، وينبغي كذلك تسوية المطالبات بتعويضات الوفاة والعجز في الوقت المناسب.

٧٥ - وأردفت تقول إن نيبال التي تحتل حاليا المرتبة السادسة في عداد البلدان المساهمة بأكبر عدد من القوات، قدمت ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام، وهي ملتزمة بمواصلة تحسين مساهمتها في المستقبل، واضعة في الاعتبار الحاجة إلى التوازن الجنساني. ويمكن أيضا تحسين الطابع الشامل للأمانة العامة والبعثات الميدانية من خلال إتاحة فرص منصفة لتعيين أشخاص من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مناصب رفيعة. وأشادت في ختام كلمتها بأولئك الذين ضحوا بحياتهم من حفظة السلام، بمن فيهم ٦٠ فردا من نيبال.

٧٦ - **السيد لاطرش** (الجزائر): قال إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُنشر عادة من أجل إحلال الاستقرار، ودعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتزويد الأمانة العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بمعلومات مستقلة عن الأحوال السائدة في أرض الواقع. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تعتبر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من العناصر الحاسمة في تحقيق سلام مستدام، فقد ظلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إحدى بعثات حفظ السلام النادرة التي لا تتضمن عنصرا لرصد حقوق الإنسان، وقوبلت جميع الجهود الرامية لتصحيح هذا الوضع بذرائع تستند إلى السياسة الواقعية أكثر مما تستند إلى أرضية قانونية دولية، متجاهلةً بذلك مبادئ وممارسات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٧٧ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام تزداد تعقيدا، في حين تتسع فيه الفجوة بين أهدافها والحقائق السائدة على أرض الواقع. ويتعين سد تلك الفجوة من خلال تزويد البعثات بالدعم السياسي اللازم؛ وبموارد بشرية ومالية ولوجستية كافية؛ وبولايات محددة بوضوح وقابلة للتحقيق. ويجب على جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الاضطلاع بمهامها على نحو يتفق تماما مع الميثاق ومع المبادئ

الأساسية المتمثلة في موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

٧٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للتعاون مع الترتيبات الإقليمية أن يمتثل لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، ولا ينبغي لتلك الترتيبات أن تحل محل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي حين أبدى الاتحاد الأفريقي مجددا عزمه على ورغبته في نشر عمليات لدعم السلام بهدف إحلال سلام مستدام وانتعاش طويل الأجل، فإنه يواجه قيودا خطيرة في الموارد واللوجستيات والقدرات تعيق قدرة تلك العمليات على أداء ولاياتها. ولهذا، يجب تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية، بوسائل منها توفير التمويل المرن والمستدام والقابل للتنبؤ.

٧٩ - **السيد إيكاوا** (اليابان): أبدى أولا تعاطف حكومته مع شعب غواتيمالا عقب الزلزال الذي عصف بذلك البلد مؤخرا كما أبدى تعاطفه مع الأمريكيين الذين تأثروا بإعصار ساندي، وقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي من أنجع الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام والأمن الدوليين. وأضاف أن دور تلك العمليات الذي كان يركز عادة على مراقبة وقف إطلاق النار بات يشمل الآن المسؤولية عن حفظ السلام مباشرة بعد انتهاء النزاع ويشمل كذلك المسؤولية عن حماية المدنيين وإرساء الأساس اللازم لبناء السلام. وهذا الدور المتغير المنوط بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعني عمليا ضرورة وجود مجموعة متنوعة من الخبرات المدنية في مجالات السلامة العامة والخفارة المجتمعية وسيادة القانون والانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وأعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في مجال تعزيز القدرات المدنية والتزام وفده بمواصلة دعم المبادرات ذات الصلة التي تقودها الأمانة العامة.

٨٠ - وأكد على أهمية الجهود الرامية إلى تعظيم الإنجازات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وقال إن نوعية عمليات حفظ السلام يجب تحسينها من خلال رفع معنويات القوات للحيلولة دون حدوث سوء سلوك على أرض الواقع، والنهوض بالأداء التشغيلي من خلال نظام مؤسسي وحيد للدعم. وأعرب عن استعداد وفده لدعم تولي الأمانة العامة القيادة في هذه المسألة وذلك من خلال تقاسم الخبرة المعترف بها دوليا التي اكتسبتها قوات الدفاع عن النفس اليابانية في مجال رفع معنويات القوات وبناء العلاقات المجتمعية.

٨١ - ويجب دائما وضع القيود المالية للدول الأعضاء في الاعتبار. ولهذا يرحب وفده بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام بما في ذلك تعزيز مهام الدعم اللوجستي. ويتعين بذل جهود جماعية وموحدة من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والمساهمون الماليون، والجمعية العامة ومجلس الأمن.

٨٢ - ورغم أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير اللجنة الخاصة ضمن الوقت الرسمي المحدد لها، فقد توصلت في نهاية المطاف إلى اتفاق وحققت نتيجة قوية توفر أساسا متينا للنقاش في المستقبل. واختتم كلمته بالإشادة بجميع أفراد حفظ السلام، وخاصة أولئك الذين ضحوا بأرواحهم، وقال إن وفده سوف يدعم أمن أفراد حفظ السلام في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين.

٨٣ - **السيد دورب** (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن عمليات حفظ السلام تخطت دورها التقليدي المتمثل في مراقبة اتفاقات السلام، وباتت تُعنى بقضايا كسيادة القانون والمساعدات الإنسانية وحماية المدنيين؛ وهذا ما طرح عددا من التحديات الجديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي أفراد حفظ السلام مهامهم في سياقات تتسم بمزيد من الصعوبة والعنف. وينبغي أن تكون حماية الأفراد والجماعات خلال النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ المعقدة، على سلم أولويات جميع الأطراف المعنية. وأكد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول والأطراف المشاركة في نزاع مسلح، لكن دور قوات حفظ السلام كقوات مكلفة بالحماية آخذ بالتنامي. فحين يواجه المدنيون تهديدات مباشرة لسلامتهم خلال نزاع مسلح، يمكن أن توفر قوات حفظ السلام مساهمة قيّمة لضمان سلامتهم.

٨٤ - ومضى يقول إن البعثات المتكاملة التي تضم عناصر سياسية وعسكرية وعناصر مكلفة بحقوق الإنسان تشمل أحيانا وكالات تابعة للأمم المتحدة مكلفة بالحماية أو بالعمل الإنساني. وأضاف أن هذا التوجه وإن كان يسمح بنشوء علاقات تآزر إيجابية وييسّر عملية اتخاذ القرار فيما يخص حماية المدنيين، فإن البعثات المتكاملة تنطوي ضمنا على خطر غياب وضوح الأدوار والمسؤوليات، لا سيما بين العمل الإنساني والتحقيق القضائي وتوفير الأمن من خلال وجود عسكري. ومن الضروري أن يكون بمقدور السلطات المحلية والأطراف المسلحة والجماعات المتضررة التمييز بين أدوار عناصر بعثات الأمم المتحدة المتكاملة وبين المنظمات والمجموعات المختلفة التي تعمل في مجال الحماية. وقال إن عدم الوضوح في هذه المسألة قد يكون له أثر سلبي ليس فقط على عناصر بعثة معينة بل على قطاع العمل الإنساني بأسره أيضا.

٨٥ - وبالنظر لما تتمتع به تلك المسألة من أهمية بالغة بالنسبة لوكالات العمل الإنساني المستقلة كلجنة الصليب الأحمر الدولية، فقد تابعت اللجنة بكثير من الاهتمام عملية إعداد إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لإطار مفاهيمي يوضح أدوار مختلف عناصر بعثة معينة ومسؤولياتها في مجال حماية المدنيين. وأعلن عن ترحيب اللجنة بهذا التطور الإيجابي الذي يتعين بموجبه على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تسند إليها ولاية حماية المدنيين أن تعد استراتيجيات للحماية وتصوغها بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان المشاركة في أعمال الحماية، وقال إن اللجنة تتطلع إلى تكثيف الحوار مع تلك البعثات بشأن المسائل المتعلقة بالحماية.

٨٦ - واستطرد قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية عقدت في عام ٢٠١٢ مناقشات مع إدارة عمليات حفظ السلام تناولت فيها سبل إعداد وتنظيم وحدات تدريب موحدة لأفراد حفظ السلام قبل إيفادهم إلى البعثات أو في أثناء وجودهم في البعثات وذلك في مجالات كالقانون الدولي الإنساني واستخدام القوة وحماية المدنيين؛ وأضاف أن اللجنة والإدارة اتفقتا على ضرورة الاستثمار في التدريب على مختلف المستويات بحيث يستفيد أفراد حفظ السلام المنتشرون في الميدان من تدريبات وتجهيزات ملائمة.

٨٧ - وأردف قائلا إن حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة تقع في صميم القانون الدولي الإنساني. وأكد أن أفراد حفظ السلام العاملين في حالات النزاع المسلح يُعتبرون مدنيين في نظر القانون الدولي الإنساني، الذي يحكم أيضا العمليات العسكرية لقوات الأمم المتحدة عندما تنخرط في نزاع مسلح. ومن شأن امتثال أطراف النزاع المسلح، بما فيها قوات الأمم المتحدة بأحكام القانون الدولي الإنساني أن يساهم بشكل فعال في حماية المدنيين.

٨٨ - وشدد على ضرورة أن تضمن الدول، بصفتها بلدانا مساهمة بقوات وبأفراد شرطة وأعضاء في الأمم المتحدة، توفير موارد كافية ملائمة لبعثات حفظ السلام، بما في ذلك الموارد البشرية والتدريب والمهارات بما يسمح لها بأداء مهامها على نحو فعال. وأضاف أن اللجنة ملتزمة بمواصلة

الحوار البنّاء في مجالات احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، مع إدارة عمليات حفظ السلام ومع الدول الأعضاء التي تشارك بفعالية في عمليات حفظ السلام وفي صياغة السياسات. وقال إن اللجنة ملتزمة أيضا بمواصلة تعاونها مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في مجال التدريب السابق للانتشار.

٨٩ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في معرض ممارسة حق الرد فقال إن ما ورد في بيان ممثلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أكاذيب تضليلية وادعاءات زائفة، في الجلسة الثامنة عشرة للجنة، ما هو إلا محاولة يائسة للتغطية على حقيقة أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية هو سبب وجود بعثات حفظ السلام في المنطقة، وقد كان من الأجدى لممثلة سلطات الاحتلال، بدلا من التعبير الأجوف والزائف عن دعم هذه البعثات أن تطلب من سلطات الاحتلال التي تمثلها إنهاء هذا الاحتلال للأراضي العربية وبالتالي يستطيع حفظة السلام العاملون في هذه البعثات العودة إلى أوطانهم وأسرهم بسلام.

٩٠ - ومضى يقول إن ممثلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ادّعت بأن إسرائيل تدعم عمليات حفظ السلام، وهذا بحد ذاته أمر مثير للدهشة والاستغراب في ظل ما تتمتع به إسرائيل من تاريخ إجرامي طويل، وحقيقة أنها تملك أكبر سجل أسود من الاعتداءات على قوات حفظ السلام ومقار الأمم المتحدة، بما فيها قيامها عن عمد باستهداف مقر قوات فيجي التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في عام ١٩٩٦ والتي أسفرت عن مقتل ١٠٦ من المدنيين وإضافة إلى عملياتها المشبوهة الأخرى ضد قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، لا تزال إسرائيل ترفض حتى الآن أن تسلم الخرائط التي تبين أماكن القنابل العنقودية التي خلفتها هناك، وذلك رغم مضي عدة سنوات على انتهاء الأعمال القتالية في عام ٢٠٠٦، مما يفتح الباب لمزيد من الضحايا الأبرياء من أفراد حفظ السلام الذين يعملون في المنطقة. وأشار إلى تزايد حالات خطف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمواطنين سوريين من الجانب السوري من خط الفصل.

٩١ - وأشار في ختام رده إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفي إطار سياستها المنهجية للتضييق على المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال والضغط عليهم في لقمة عيشهم، رفضت مؤخرا السماح للمزارعين السوريين في الجولان السوري المحتل بنقل محصولهم إلى وطنهم الأم سوريا وقال إن وفده نقل كل هذه الانتهاكات بشكل رسمي إلى الأمين العام وإلى إدارة عمليات حفظ السلام.

٩٢ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): تكلمت في معرض ممارسة حق الرد، وأعربت عن استغرابها إزاء قيام ممثل الجزائر بالإشارة مرة أخرى إلى مسألة الصحراء الغربية خلال تعليقاته على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، على الرغم من أن بلده يدّعي أنه مجرد مراقب وليس طرفا في النزاع المصطنع. ورداً على تعليقه بأن بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية لا تزال إحدى البعثات النادرة من بين بعثات حفظ السلام التي لا تتضمن عنصرا لرصد حقوق الإنسان، أشارت إلى أن البعثة ليست استثنائية في هذا الصدد؛ وأكدت أنها بعثة بسيطة مهمتها حفظ السلام، وليست عملية متعددة الأبعاد تشتمل على عنصر للرصد. ومضت قائلة إن مجلس الأمن هو الذي أنشأ ولاية البعثة بموجب قراره ٢٠٤٤ (٢٠١٢)، الذي رحب فيه بالخطوات التي اتخذها المغرب لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في الصحراء الغربية. ونوّهت إلى أن الجزائر، نظرا لسجلها، لا يمكنها إعطاء الدروس للدول الأعضاء الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

٩٣ - **السيد لاطرش** (الجزائر): تكلم في معرض ممارسة حق الرد وقال إنه كان ينبغي للرئيس أن يطلب من ممثلة

المغرب التقيد ببند جدول الأعمال باعتبار أن الجزء الأخير من بيانها الذي تحدثت فيه عن حقوق الإنسان في الجزائر، لا صلة له بجدول الأعمال قيد النظر. وأشار إلى أن السبب الذي دعا وفده إلى إبداء ملاحظاته حول بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية يعود إلى أن البعثة مشمولة ببند جدول الأعمال المعنون ''استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات''. وفي حين يعود إلى مجلس الأمن اختصاص إنشاء ولاية البعثة، تقع على عاتق اللجنة مسؤولية النظر في المبادئ الناظمة لجميع عمليات حفظ السلام، وأدائها لمهامها، وسير عملها. ولذلك، من واجب اللجنة أن تناقش بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأن تشجب ازدواجية المعايير المطبقة في هذه الحالة.

٩٤ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): تكلمت في معرض ممارسة حق الرد، وقالت إن اللجنة ليست المكان المخصص لمناقشة ولايات عمليات حفظ السلام على أساس كل حالة على حدة؛ فولايات تلك البعثات أنشأها مجلس الأمن وهو المكلف بتقرير ما إذا كان طابع بعثة ما ينبغي أن يكون طابعا بسيطا أو متعدد الأبعاد. وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبالنظر لتكوينها وظروفها، قرر مجلس الأمن أنه من غير المفيد أن تشمل عنصرا معنيا بحقوق الإنسان.

٩٥ - **السيد لاطرش** (الجزائر): تكلم في معرض ممارسة حق الرد، وقال إنه من غير الواضح سبب إصرار وفد المغرب على تجنب هذه المسألة التي تخضع من الناحية القانونية للمناقشة في اللجنة؛ وربما يعزى السبب إلى عدم وجود حجج قانونية تبرر عدم وجود عنصر لرصد حقوق الإنسان في ولاية بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية. وأكد أن وجود عنصر من هذا القبيل في البعثة سيمكّنها من توفير معلومات موثوقة عن الحالة الحقيقية السائدة على أرض الواقع في الوقت الذي تُظهر فيه تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية مختلفة أنه يجري يوميا انتهاك أبسط حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.